متى يشهد العالم اصلاح الامم المتحدة



كتب: محمد نور يحيى

احتفلت كل الشعوب والامم في ال24من اكتوبر بذكرى تأسيس الامم المتحدة ...

استعادت في هذه المناسبة المطالبة بضرورة إصلاح الامم المتحدة ، خاصة مجلس الامن الذي يفترض ان تمثل فيه الدول بعدالة ،وتحديداً بتوسيع مقاعد العضوية الدائمة في المجلس ومعالجة حق الفيتو الذي تحتكره 5 دول،وألامر الذي جعلها تتحكم في وضع 188 دولة وتقرر مصيرها.

معلوم انه بعد انتهاء الحرب الباردة انتقلت مراكز القوة الى نظام القطب الأوحد الذي صار يفرض عقوبات حتى على الدول التي تشاطره حق النقض "الفيتو".....

لاشك ان الاوضاع التي يمر بها العالم اليوم شهدت تطورات عما كان عليه قبل 81 عاما عند تأسيس هيئة الامم المتحدة من عدة نواحي نذكر منها :-

***- كان عدد الدول المؤسسة 51 دولة ..**

***-كانت الاغلبية الساحقة من الدول واقعة إما تحت الاحتلال ، او الانتداب او شكل من اشكال التبعية او الفدرالية.**

***- كان العالم قد خرج لتوه من الحرب العالمية الثانية ، حيث قرر ت ثلاث دول (امريكا- الاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا) مصير العالم في مؤتمر يالطا الذي شكّل النواة الصلبة للنظام العالمي الجديد وفق مصالحهم وإستراتيجياتهم.....**

***- لم يكن العالم آنذاك يمتلك التكنولوجيا المتقدمة والتقدم العلمي والصناعي والامكانات التجارية والاقتصادية الذي بلغه اليوم ، والذي يتحقق فيه كل يوم تطور وتقدم جديد بما فيه الذكاء الاصطناعي ...**

لكن وبعد عقد من تأسيس هيئة الامم المتحدة ، بدأ العالم يدرك أن الحرب الباردة بين القوتين العظميين (امريكا والاتحاد السوفيتي) ،
لاتراعي مصالح الدول بل تخدم مصالحهما واستراتيجايتهما، لذلك ومنذ ذلك التاريخ بدأ التفكير في ضرورة ظهور قوى تسعى الى وضع يخلق توازن ، ويضمن لها مصالحها ، الامر الذي ادى الى تأسيس مجموعة حركة
عدم الانحياز التي تزايد اعضائها ،وفرضت نفسها كأمر واقع رغم محاولات القوتين العظميين تحجيمها وتهميشها، لكنها توسعت حتى غدت اكبر تجمع بعد الامم المتحدة ، وتلتها فيما بعد المنظمات القارية والاقليمية ، وأخذ نفوذ
كل هذه التجمعات يتوسع مع تقدمها في الإمكانات الاقتصادية، والتكنولوجية ونفوذها السياسي وتطور امكاناتها التجارية والعسكرية ، وبالتالي أخذت مطالبها تتوسع في تعبير عن تململها من آثار وتداعيات النظام العالمي الذي حمل بصمة القطب الاوحد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وبدأت الدعوات بضرورة اجراء تغييرات في النظام العالمي الجديد بما يتوافق ومصالح المجتمع الدولي ويلبي حاجة ما وصله العالم من تطور ، كان آخر هذه الدعوات ما طرح في الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي طالبت ببناء عالم أكثر عدلاً ومتعدد الأقطاب وتمثيل أكثر عدلاً للدول والتجمعات الاقليمية بما يتناسب وامكانياتها الاقتصادية والصناعية والسكانية في مجلس الأمن".

ربما كان آخر المطالب ما اعتمدته لجنة العشرة الأفريقية المعنية بإصلاح مجلس الأمن الدولي، خلال اجتماعها يومي 10 و11 أكتوبر 2026 ، في العاصمة الليبية، "وثيقة طرابلس 2026"، مجددة مطالبتها بتمثيل عادل للقارة في المجلس، يشمل مقعدين دائمين بكامل الصلاحيات، بما فيها حق النقض، و5 مقاعد غير دائمة.

ثم تلاها ما أكدت عليه القمة الروسية – الافريقية الاخيرة .

وبالإجمال بدأت التكتلات الاقليمية والقارية تشكو من وطأة ما يشكله سطوة امريكا وتأثيراتها السلبية في توجهاتها لرسم خارطة طريق بما يخدم مصالحها .

أبرز هذه التكتلات مجموعة دول عدم الانحياز (تضم أكثر من 120 دولة)، ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا ((ASEANومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ ومنظمة بركس ، كل هذه الكتل يبلغ سكانها جميعاً بالتقريب اكثر من80% من سكان الكرة الارضية بالإضافة الى ما تملكه من موارد طبيعية وطاقة وتقنية وموارد وكفاءات بشرية مؤهلة .

علاوة على ذلك تمثل كتلة اعلان بشكيك اليوم القوة الأولى في الاقتصاد العالمي ، بما يسجل تقدم على حساب امريكا التي كانت تحتل ذلك الموقع ،

الامر الذي يعكس بداية تحوّل هيكلي نحو نظام دولي متعدّد الأقطاب

وهذا ما دعا الامين العام للام المتحدة انطونيو غوتيريش، في كلمته في اجتماعات الدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الى القول" أنّ مجلس الأمن أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، "لكن العالم تغيّر تغيّراً جذرياً منذ ذلك الحين، ولا يزال هذا التغيّر بعيداً كلّ البعد عن أن ينعكس في مجلس الأمن". ودعا إلى عالم "تتعايش فيه مراكز تأثير متعددة ضمن إطار مشترك من القانون الدولي والقواعد المشتركة...

لا شكّ أنّ التفاعلات التي يشهدها العالم اليوم ستؤدّي عاجلاً أم آجلاً إلى قيام نظام عالمي جديد عنوانه الأساسي انتهاء زمن القطب الواحد الذي يتحكّم بالمفاصل الاستراتيجية للعلاقات بين الدول من جوانب عديدة، خاصة في الاقتصاد والمال، وما يتبع ذلك من علاقات أو تبعيّات سياسية وأمنية وعسكرية،

وهذ يدعونا للقول ان هناك الكثير من المؤشرات والمعطيات التي تؤكد تراجع السطوة الأميركية في أكثر من ساحة عالمية.....

على المستوى الاقتصادي تشهد امريكا تراجع اقتصادي حادّ حيث تجاوز الدين العام عتبة الـ 40 تريليون دولار....

وعلى المستوى العسكري والذي لازالت امريكا تمثل في القوة الاكبر عسكرياً حتى الان ، لكن تحكمها وحسم الحروب وسطوتها لم تظل كما هي ، والشواهد امامنا واضحة ....

فما تواجهه الولايات المتحدة تحديات تمسّ قدرتها على مواصلة الدور العالمي الذي انفردت به، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تتفاعل مع تحوّلات دولية متسارعة تعيد تشكيل موازين القوة والعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية في العالم.

. فصعود قوى اقتصادية وسياسية جديدة، وتطور علاقات وتحالفات دولية خارج السيطرة الأميركية، وتزايد التناقض بين الانتشار العسكري الواسع وكلفته الاقتصادية والسياسية، كلها تعكس تحولاً بنيوياً في النظام الدولي. الامر الذي عرّض هيبتها على المستوى الدولي لإهتزاز كبير.

وفي الداخل الامر نشهد الانقلاب الهام جداً في الرأي العام الأميركي، وهو ما كان قد بدأ في الجامعات مع الحركة الاعتراضية الكبيرة التي قامت ضدّ "إسرائيل" وجرائمها الوحشية والبربرية في غزة.

هذا لا يعني أنّ الولايات المتحدة فقدت كل قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الهائلة، بل إنّ امتلاك هذه القوة لم يعد كافياً لفرض إرادتها على العالم كما في السابق، بحكم ان قوى سياسية واقتصادية وعسكرية ...الخ غدت تنافسها.

إنّ ملامح عالم متعدد الأقطاب تتشكل أمام أعيننا، ولم تعد ولادته مجرد احتمال نظري بعيد. ومسيرة التاريخ لن تتوقف عند رغبة إمبراطورية في الاحتفاظ بموقعها، مهما بلغت قوتها.

لكن تعدّد الأقطاب لا يعني تلقائياً قيام عالم أكثر عدلاً. فالعدالة تتوقف على طبيعة العلاقات بين القوى الدولية، وعلى قدرة الشعوب على انتزاع حقوقها والمشاركة في صياغة النظام الجديد.

ولعلّ أخطر ما في هذه المرحلة الانتقالية ليس التحوّل نفسه، بل كيفية تعامل الإمبراطورية الأميركية معه. فالإمبراطوريات لا تتخلى عن مواقع سيطرتها وامتيازاتها بسهولة، وقد تدفعها محاولات التعويض عن تراجع نفوذها إلى المزيد من التدخلات العسكرية والحروب، بما يجعل كلفة الانتقال التاريخي باهظة على الشعوب.

وهذا يؤكد ما ذهب اليه المؤرّخ بول كينيدي في كتابه "صعود وسقوط القوى الكبرى" (The Rise and Fall of the Great Powers:)أنّ الإفراط في التوسع العسكري، حين يفوق قدرة الدولة الاقتصادية على تحمله، يؤدّي إلى تآكل أسس القوة من الداخل.
وهذا ما يبدو جلياً في ما يعيشه العالم اليوم ، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتربع الولايات المتحدة على مجريات الاحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية والامنية في العالم ، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة التي باتت تتحكم في مجريات الاحداث في العالم . وتشير الكثير من التحليلات ان التضخم في الإنفاق الدفاعي، والانخراط في حروب طويلة الأمد، واستنزاف الكوادر القيادية في خضمّ المعارك، كلها علامات تنذر، وفق رؤية كينيدي، بأنّ الإمبراطوريات لا تسقط فجأة، بل تبدأ بالانهيار من داخلها حين تفقد التوازن بين ما تملكه وما تريد إخضاعه.

آملين ان يخلف نظام القطب الواحد نظام عالمي عادل يسهم فيه الجميع وفق امكانياته ، مشاركاً في تقرير مصير عالم اكثر استقراراً تنعم فيه البشرية جمعاء بسلام ، ولتحقيق ذلك لابد من الاقدام على اجراء عملي يترجم تلك الجهود والتحركات الى واقع عالمي جديد ، يحقق الاماني والتوقعات.....